عشائر الحدود العراقية – السورية خلال فترة الانتداب البريطاني على العراق 1920 – 1932

أ.د لطفي جعفر فرج

كلية التربية

تمهيد

أسهمت العشائر العراقية التي ظلت تؤلف أكثرية السكان في رسم مجريات أحداث التاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العراق . وظل ثقلها واضحاً في مجتمع ذا طابع زراعي اعتمد ريع الأرض للإيفاء بمستلزمات الحياة ، وبقي الاهتمام بشؤونها ومعالجة مشاكلها وخلافاتها جزء أساسي لكل سياسة هدفت إلى استقرار الأوضاع في البلاد.

وقد جاءت العلاقات بين العشائر عند الحدود العراقية . السورية في فترة الانتداب البريطاني على العراق (**1920 – 1932**) لتعكس مدى الحرج الذي سببته النزاعات والتحركات العشائرية للسلطتين البريطانية في العراق والفرنسية في سوريا بحكم التزاماتهما في المنطقة ، عندما ارتبكت الأوضاع هناك وأثرت في طرق المواصلات بين البلدين ، مثلما برزت كمشكلة مضافة إلى بقية المشاكل التي واجهتها الدولة العراقية وهي في مرحلة التأسيس ، والتي أدت إلى اتباع سياسة هدفت إلى تهدئة النزاعات العشائرية بالطرق الدبلوماسية بغية إتاحة الفرصة للدولة العراقية الفتية كي تستقر أمورها وتتدبر شؤونها ، قبل أن تنقلب إلى استخدام الحزم والشدة .

الثقل العشائري في تقرير الأوضاع

السياسية والاقتصادية في العراق

منذ فترة الهيمنة العثمانية على العراق ، أدركت السلطة حجم الدور الذي يمكن أن تلعبه العشائر في إعاقة عملية إحكام سيطرتها على البلاد ، وقدرتها على الرفض والمواجهة والمقاومة المسلحة إذا شعرت بوطئة التسلط . وقد اتبع العثمانيون في الغالب أسلوب توجيه الحملات العسكرية التأديبية لتلك العشائر [1] بالإضافة إلى أن السلطات العثمانية اتبعت أساليب أخرى

لإخضاع العشائر ، فقد حاولت تأمين تعاون رؤساء العشائر بعرض الإعانات المالية مقابل وعود بإيقاف الغزوات وحماية خطوط المواصلات عبر الصحراء . كما حاولت إشراك بعض الرؤساء في الإدارة الحكومية ، مثل (فهد الهذال) . رئيس عشيرة عنزة . فقد عُيّن قائممقام في منطقة الرزازة . وكانت أكثر الإجراءات تأثيراً محاولة تغيير رؤساء العشائر إلى مُلاّك للأرض الزراعية وإقناعهم بتبني حياة الاستقرار ، فجعلت (فرحان) . رئيس عشيرة شمّر . مالك للأرض قرب (الشرقاط) في ولاية الموصل . وامتلك (الهذّال) أراضي قرب (كربلاء) وتحول رجاله إلى فلاحين . وأخيراً حاولت السلطات العثمانية إضعاف الوحدة العشائرية بتشجيعها رئيس عشيرة معينة ضد الآخر ، حين لم تعترف برئيس عشيرة (عنزة) عام (**1890**) وأعلنت اعترافها بـ (عجيل بن راكان) بدله [2] .

وفي مناسبات كثيرة اتجه العثمانيون إلى التعاون مع العشائر العراقية لدرء الخطر الخارجي الذي كان يهدد السلطة العثمانية في مناطق نفوذها ، فوقفت العشائر إلى جانب العثمانيين في وجه حكّام إيران.واستعان العثمانيون بالعشائر العراقية لمحاربة الوهابيين[3]. ولم يقتصر التعاون مع العشائر على صد القوى الخارجية بل تعدّاه إلى أن تعتمد السلطة العثمانية على العشائر في القضاء على المشاكل الداخلية . ففي عام (**1809**) حين ساءت العلاقة بين والي بغداد (سليمان باشا) وبين (سليم بك) متسلم البصرة ، أرسل والي بغداد إلى العشائر المجاورة للبصرة طالباً منها إخراج (سليم بك) من البصرة ، فكان له ما أراد . كذلك طلب (سعيد باشا) والي بغداد في عام (**1815**) مساعدة العشائر العراقية لرد الخزاعل الذين كانوا يهددون باحتلال البصرة[4] . ولهذا لم تدخر السلطة العثمانية وسعاً في كسب ولائها بل وتوددت لها أحياناً .

وأدرك الإنكليز ، قبل أن تدفع بهم مصالحهم إلى احتلال العراق ضرورة كسب ولاء بعض العشائر العراقية وإقامة علاقات ودية مع الشيوخ ، إذ لم تقتصر على تأسيس عدد من الشركات مثل شركة (لنج) وشركة (كري مكنزي) وشركة (أندرو وير) وغيرها من الشركات على النشاط التجاري الصرف ، بل تمكن رجال هذه الشركات من الاتصال ببعض الشيوخ والملاكين بالإضافة إلى التجّار والجماعات الأخرى ، وراحوا عن طريق هؤلاء يهيئون الأفكار لتقبل وجودهم[5] .

وفي ظل الاحتلال البريطاني للعراق لعب مستشارو الألوية الإنكليز دوراً هاماً في توطيد النفوذ البريطاني في المناطق العشائرية عندما أدخلوا نظام ما يسمى((نظام ساندمان)) (Sandman System) نسبة إلى (روبرت ساندمان) الذي كان قد طبقه بنجاح في(بلوخستان) أوائل الربع

الأخير من القرن التاسع عشر . وطبقاً لهذا النظام كان الإشراف على العشائر يتم عن طريق رؤسائهم ، فالسلطة بدلاً من مزاولة نفوذها بطريقة مباشرة كانت تستخدم الزعماء المحليين كوكلاء لها مقابل الاعتراف بسلطتهم وإمدادهم ببعض المال أحياناً وحماية مصالحهم الأسرية [6] . وسرعان ما خرج البريطانيون بنتيجة مفادها أن من يسيطر على العشائر يستطيع أن يحكم العراق بكل سهولة ، لذلك اتجهت نحو منهاج يتلاءم مع الواقع العشائري ويقر التقاليد والأعراف فعممت في (**1918**) (نظام دعاوى العشائر المدنية و الجزائية) الذي منح السلطة للحكام السياسيين الإنكليز بتشكيل مجالس عشائرية تتولى النظر في جميع القضايا التي يكون فيها أحد المتنازعين من أبناء العشائر مستندة في ذلك على العادات العشائرية [7] .

حاولت السلطات البريطانية بواسطة هذا التشريع كسب شيوخ العشائر لكي تجعل منهم قاعدة اجتماعية يمكن الاعتماد عليها من اجل استمرار حكمهم للعراق ، وتنفيذاً لتلك الوسائل فقد اعترفت السلطات البريطانية بشيوخ العشائر رسمياً وعمدت إلى تقوية مكانتهم ودعمهم ، فأحاطت بهم مسؤولية المحافظة على الأمن وزودتهم بالعطايا والسلاح [8] . ومن ناحية أخرى أولت السلطات البريطانية اهتماماً خاص بشؤون العشائر ونشرت دراسات كثيرة حول جوانب الحياة العشائرية ، وأسست جهازاً خاصاً لإدارة العشائر يسمى (الإدارة العامة لشؤون العشائر) أنيطت به كافة المشاكل العشائرية في العراق لان السلطات البريطانية كانت تتعامل مع العشائر العراقية كوحدات اجتماعية متميزة عن باقي التجمعات السكانية لا تخضع للقوانين العامة و إنما لقوانين غير مدونة (العرف) [9] .

ثم جاء ظهور (المجلس النيابي العراقي) في (**1925**) ليعطي حسابات جديدة إزاء العشائر مراعاة لما قد يلعبه رؤساؤها داخل المجلس من دور في تمرير التشريعات واللوائح الحكومية وهكذا نثرت في أرضية البرلمان العراقي البذار لحصاد الولاءات العشائرية التي كان سيتوزعها رجال السياسة العراقيين [10] . على أية حال لقد أثبتت الأحداث في العراق عدم فاعلية تلك الإجراءات في الحصول على التأييد العشائري المطلق ، فإذا كانت العشائر العراقية قد استكانت لفترة خلال الاحتلال البريطاني للعراق أملاً بان تفي بريطانيا بالوعود والعهود التي قطعتها للعرب ، فإنها ما أن لاحت النوايا الحقيقية للإنكليز حتى كانت مساهمتها في ثورة العشرين ابرز شاخص على دورها في ممارسة الضغط باتجاه تحقيق الأهداف الوطنية .

العشائر عند الحدود العراقية ـ السورية في فترة الانتداب

شكلت العلاقات بين العشائر عند الحدود السورية – العراقية إحدى التحديات التي واجهتها الحكومة العراقية وهي في مستهل عملها لإرساء قواعد دولة فتية وتثبيت أركان مؤسساتها حيث كانت لا تزال في مراحل التكوين تحفها المخاطر والمعضلات الداخلية والخارجية ، فمن أوضاع اقتصادية متدهورة ، زادت الحرب العالمية الأولى في تدهورها إلى ازدواجية السلطة بين رجال الحكومة العراقية والمسؤولين الإنكليز ، إلى قوى وطنية تتطلع سريعاً نحو الاستقلال الناجز وتحقيق الأهداف الوطنية والقومية ، إلى فقر الموارد الذاتية وضعف القوات المسلحة وتهديدات تتربص الفرص عند الحدود .

كان الأتراك يطالبون بولاية الموصل على أساس انهم لم يفقدوها بنتيجة الحرب ، إذ كانت أغلبية الولاية بحوزتهم عندما أعلنت الهدنة في (**30 / 10 / 1918**) [11] . ولم تكن الحدود مع (إيران) مستقرة إذ كان التوتر على اشده بسبب التجاوزات عند الحدود والاعتداء على القرى الحدودية والسعي لتحقيق مطامع توسعية خصوصاً في شط العرب ، ولم تحصل الحكومة العراقية على نتيجة من وراء المراسلات العديدة الموجهة للحكومة الإيرانية سواء عن طريق وزير الخارجية أم على يد المفوضية العراقية في طهران ، بل كانت التوترات تنذر أحياناً بنشوب الحرب بين الطرفين وتؤدي إلى لين موقف الحكومة العراقية في علاقاتها مع الإنكليز عندما [12] تحس بحاجة الحراب البريطانية لحماية الحدود . وقام الوهابيون بغزو العراق وشنوا غارات على العشائر والمدن العراقية أسفرت عن خسائر كبيرة بالأرواح والأموال [13] وكانت العلاقة سيئة مع الأكراد في شمال العراق على اثر اسر الإنكليز للشيخ محمود البرزنجي في (**18**/ حزيران / **1919** م) ونفيه إلى الهند [14] . ولهذا كانت التوترات العشائرية عند الحدود العراقية – السورية في فترة الانتداب البريطاني على العراق عاملاً مضافاً للمشكلات التي كانت تواجهها الحكومة العراقية إذ ظهرت كمشكلة مقلقة للجانبين وانحسب ذلك على السلطتين (البريطانية في العراق) و (الفرنسية في سوريا) .

بموجب بنود معاهدة (**1922**) العراقية . البريطانية كان على السلطات البريطانية أن تتدخل لتساعد في حل مشاكل العراق الخارجية ، وكان هذا يعني التنسيق والتشاور بين السلطات الفرنسية في سوريا والمسؤولين الإنكليز في العراق مع الحكومات المحلية لمواجهة أي طارئ عند حدود الدولتين . فمع أن الحوادث والاختراقات الحدودية أدت إلى السعي من اجل تثبيت خط الحدود الذي

اتفق عليه مبدئياً منذ عام (**1920**) بين السلطة البريطانية في العراق والمفوض السامي الفرنسي في سوريا [15] ، إلا أن العشائر هناك كانت تجتاز من اجل المرعى والمياه حيث لم تكن تلك العشائر معتادة على وجود الفواصل في مناطق تجوالها .

تركّز النزاع عند الحدود العراقية . السورية في هذه الفترة بين عشائر شمر وعشائر الدليم العراقية من جهة وبين عشيرة العكيدات وشمر السورية وبعض العشائر النجدية التي كانت قد التجأت إلى سوريا عبر الأراضي العراقية من جهة أخرى . استمرت النزاعات بين تلك العشائر بسبب المياه والمرعى وغزوات بعضها لبعض وخلافاتها حول المنهوبات وعمليات السلب وتهريب المواد والأسلحة بين العراق وسوريا وما جرت إليه من هجمات على القوافل المتنقلة بين البلدين وسلبها لمحتوياتها ، حيث كانت ظاهرة الهجمات على القوافل جزء مهم من المشاكل العشائرية التي كانت تستدعي المداهمة والتفتيش عن المسروقات إلى جانب التفتيش عن المواد والأسلحة المهربة وهو عمل كانت تمارسه بعض العشائر وقد جعلت منه وسيلة للارتزاق وتحقيق الربح ، مما كان يؤدي إلى ارتباك الأوضاع عند الحدود وتدخل سلطات المنتدبة لتسوية [16] الخلافات وتامين طرق المواصلات .

لقد أشغلت تلك الحوادث السلطات الأجنبية والمحلية و أشرت هشاشة الإجراءات الحكومية وعدم قدرتها على فض المنازعات العشائرية عندما منعت بعض العشائر من التحرك خارج حدود مناطقها خشية أن يكون تحركها مدعاة لإثارة العشائر الأخرى[17] . وكثيراً ما كان يؤدي عدم السيطرة على تحركات العشائر نشوب خلافات داخل مجلس الوزراء العراقي ، و استقالة عدد من الوزراء أحياناً بسبب النقاش الحاد الذي يسود المجلس حول موضوع حماية حدود العراق وحماية عشائره ، وعلى من تقع المسؤولية ؟ العراقيين أم الإنكليز ؟ [18] .

كانت السلطات البريطانية في العراق تعتمد على (المجالس العشائرية) لحل المنازعات والخلافات بين العشائر ولكنها اضطرت إلى التدخل شبه المباشر عن طريق الاتصال برؤسائها ومحاولة الضغط عليها ، وتولى (كنهان كورنواليس) . مستشار وزارة الداخلية . متابعة الجهود من اجل تسوية الخلافات وتهدئة العشائر عند الحدود العراقية . السورية بالتعاون مع المفتش الإداري (لواء الدليم) وبالتنسيق مع الجانب الفرنسي (اللفتنانت تي ريه) للاتصال بشيوخ العشائر ، واستطاع في عام (**1923**) عقد مؤتمر يجمع بين شيوخ العشائر المتنازعين وممثلين إنكليز وفرنسيين وعراقيين وسوريين في مدينة (القائم) العراقية وكان الخلاف بين العشائر العراقية والسورية قد بلغ

درجة أن شيوخ العكيدات السوريين كانوا مترددين في الحضور بسبب عقد ذلك المؤتمر في (القائم) ، على أساس أنه سيكونوا مضطرين إلى المرور أمام أعدائهم ، وكانوا يرجحون عقد المؤتمر على الحدود [19] .

ضم المؤتمر ممثلين إنكليز وفرنسيين وعراقيين وسوريين ومتصرف لواء الدليم العراقي والدير السوري إلى جانب رؤساء العشائر مثل الشيخ (عجيل الياور) شيخ عشيرة (شمر) والشيخ (فهد الهذال) شيخ عشيرة (عنزة) ورؤساء عشائر الدليم مثل الشيخ (علي السليمان) والشيخ (عفتان الشرجي) ورئيس عشيرة (البو محل) والشيخ (دهام الهادي) رئيس عشيرة (شمر السورية) ورؤساء عشائر العكيدات السورية و (البو سادة) و (البكارة) السورية . واستمرت المفاوضات بين الجانبين وتوصلا إلى اتفاق في حل الخلافات بموجب قانون العشائر بالاعتماد على تحكيم الشيوخ البارزين ، على أن تعرض قراراتهم على الجميع لتصديقها بحضور متصرفي الدليم العراقي والدير السوري[20].

كان رؤساء عشيرة العكيدات منقسمين حول القبول بقرارات المؤتمر مثلما كان رؤساء عشائر الدليم غير راغبين بتنفيذها ولو انهم تظاهروا بعكس ذلك . ولهذا أدى ظهور مجموعة من رجالهم المسلحين في مكان انعقاد المؤتمر إلى شعور شيوخ العكيدات بأنه نوع من التهديد واستعراض القوة فغادروا إلى (البو كمال) محتجين على ذلك العمل مما أدى إلى فشل المؤتمر وعدم التوصل إلى تسوية رغم أن الطرفين قد أعربا عن رغبتهم بالصلح ودفن الماضي أي من دون تعويض قيمة المنهوبات التي سببتها هجمات العشائر .

على أية حال اعتبر قرار الصلح قراراً هشاً باعتباره لم يحسم الحقوق المتنازع عليها سابقاً ، والمتعلقة بعمليات السلب والتجاوز على الأراضي ، وكان التوقع أن القتال سيتجدد بين العشائر في كل الأحوال . واحتج (كنهان كورنواليس . مستشار وزارة الداخلية) على تصرف عشيرة الدليم على ذلك النحو وحملها مسؤولية فشل المؤتمر ، كذلك احتجت الحكومة العراقية وطلبت إلى متصرف لواء الدليم تقديم اعتذار رسمي إلى السلطات الفرنسية [21] . وكانت قناعة الحكومة العراقية إن تجمع رجال عشائر الدليم المسلحين كان بتوجيه من الشيخ (علي السليمان) رئيس عشيرة الدليم والذي لم يكن يرغب بنجاح المؤتمر، وقد دبر ذلك عمداً يسانده الشيخ (عفتان الشرجي) . ورأى (كورنواليس) انهم قاموا بذلك العمل خشية مطالبة شيوخ العكيدات بأرض الحصيبة وتأييد الفرنسيين لهم ، وباعتبار أن الصلح سوف يضر بمصالحهم ويحرمهم من الغنائم

التي يحصلون عليها عن طريق الغزوات . لذلك قرر اتخاذ الإجراءات الرادعة ضد (علي السليمان) و (عفتان الشرجي) باعتبارهما مسؤولين عن تبديد الجهود الرامية إلى حل النزاعات العشائرية [22] .

كان فشل المؤتمر إيذاناً بتجدد النزاعات عند الحدود فقد تأزم الوضع بين عشيرة شمر العراقية وشمر السورية بسبب الخلاف الذي حصل بين شيخي العشيرتين (عجيل الياور) و (دهام الهادي) وفي أوائل عام (**1925**) هاجمت جماعة من عشيرة الدليم قافلة لشركة النقل الشرقية السورية الأمر الذي أدى إلى احتجاج السلطات الفرنسية ومطالبتها بقيام دوريات مسلحة بين سوريا والعراق لتامين المناطق الحدودية [23] ، كذلك احتجت الحكومة العراقية مناشدة العشائر إلى تجنب النزاعات و أرسلت تحذيراتها إلى شيوخ العشائر العراقية من مغبة مهاجمة العشائر السورية . كان من الممكن أن يكون للاحتجاجات العراقية صدى في ردع العشائر العراقية عن غزو العشائر السورية ، ولكن العشائر السورية بدورها كانت تنتظر الفرصة للهجوم على العشائر العراقية فقد شهد عام (**1926**) محاولة الشيخ (دهام الهادي) الاتفاق مع العشائر السورية الأخرى وخاصة عشيرة (الجبور) السورية الموجودة بالقرب من الحدود العراقية وحثها على غزو عشيرة (شمر) العراقية التي استطاعت أن تصد الهجوم [24] . وجدت وزارة الداخلية انه لابد من اتباع أسلوب الحزم مع العشائر لحملها على وقف الغارات وذلك باتخاذ تدابير تقوم على معاقبة كل من لا يطيع الأوامر الحكومية ، وقد صدرت تلك التعليمات إلى المتصرفين بعد أن تشاور (مستشار وزارة الداخلية مع وزير الداخلية) في تشرين الأول عام (**1926**) ، وكان من ضمن التعليمات أن تعتقل الشرطة أي فرد تثبت مخالفته للتعليمات الصادرة بشان منع الغزوات [25] .

وتعتبر أهم المحاولات لعقد الصلح بين العشائر العراقية والسورية تلك التي قامت بها السلطات الفرنسية والبريطانية في نيسان عام (**1927**) عندما تمكنت من جمع(عجيل الياور) و (دهام الهادي) في (عنه) للتفاهم من اجل تسوية النزاعات ، وقد أسفر ذلك اللقاء على تهدئة الخواطر وفتح صفحة جديدة [26] للعلاقات العشائرية عند الحدود ، إذ لم تشهد فترة الانتداب البريطاني على العراق بعد ذلك توتر في العلاقات العشائرية عند الحدود السورية . العراقية بالمستوى الذي كانت عليه سابقاً .

المصـــادر

1 . Philip Willard Ireland , Iraq : A study in political Development , First printing (Oxford – 1937) , P.25 .

2 . Ghassan R. Atiyyah , Iraq 1908 – 1921: A political study (Beirut – 1973) P.23 .

3 . عثمان بن عبد الله بن بشر ، عنوان المجد في تاريخ نجد (بيروت . ص**398**) .

4 . أمين بن حسن الحلواني ، خمسة وخمسون عاماً من تاريخ العراق (القاهرة . **1371**هـ) . ص **110** .

5 . حميد حمدان التميمي ، البصرة في عهد الاحتلال البريطاني (**1914 – 1921**) (بغداد – **1979**) . ص**55** .

6 . Majid Khadduri , Independent Iraq 1932 - 1958 (London – 1960) P.57 .

7 . Ireland - Philip Willard , optic , P53 .

8 . جلال كاظم محسن ، الدور السياسي للعشائر العراقية 1918 – 1924 ، رسالة ماجستير ، ص30 .

9 . مسعود ظاهر ، المشرق العربي المعاصر من البداوة إلى الدولة الحديثة ، ط1 (بيروت – 1968) ص213 .

10 . راجع محاضر المجلس النيابي العراقي .

11 . سنت جون فلبي ، أيام فلبي في العراق ، ترجمة : جعفر الخياط (بيروت – 1950) ص18 .

12 . راجع تفاصيل في ((تقرير شعبة المخابرات السرية لشهر تموز 1933 والمرسل بواسطة وزير الداخلية إلى سكرتارية مجلس الوزراء ، دار الكتب والوثائق ، ملفات البلاط ملف التقارير رقم د/8 وثيقة 96)) .

13 . محمد حسين الزبيدي ، مولود مخلص باشا ودوره في الثورة العربية الكبرى وتاريخ العراق المعاصر (بغداد – 1989) ص195 .

14 – كيرترود بيل ، فصول من تاريخ العراق القريب ، ترجمة : جعفر الخياط (بيروت – 1971) ص64 .

15 . British Government , Colonial Office , Special Report 1920 – 1931 , P.33 .
16 . S.H Lougrigg, Iraq 1900 to 1950, P.26.
17 . Report by his Majesty's High Commissioner on the Finances Administration of Iraq (London – 1922) P. 20.
18 . صادق حسن السوداني ، العلاقات العراقية – السورية 1920 – 1931 (بغداد . 1976) ص82 .
19 . علي الوردي ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، ج6 (بغداد ، ص134)
20 . دار الكتب والوثائق ، ملفات البلاط الملكي ، ملف 1171 / 311 ، العلاقات العراقية – السورية ، وثيقة 7 ، كتاب المفتش الإداري في لواء الدليم إلى وزارة الداخلية في 18 / أيار/ 1923 ، ص20 .
21 . ن . م ، ص21 .
22 . كتاب المفتش الإداري في لواء الدليم إلى وزارة الداخلية المؤرخ 8 / أيار/ 1923 ، دار الكتب والوثائق . ملفات البلاط الملكي ، ملف 1171 / 311 ، العلاقات العراقية – السورية ، وثيقة 7 ، ص21 .
23 . كتاب وزارة الداخلية إلى المفتش الإداري في لواء الدليم المؤرخ 19 / أيار/ 1923 ، دار الكتب والوثائق . ملفات البلاط الملكي ، ملف 1171 / 311 ، العلاقات العراقية – السورية ، وثيقة 7 ، ص 23 .
24 . British Report. 1925, P.24 .
25 . Telegram from Administer Inspector of Mousel to Cornwallis, 26 August 1926 , Air 23/150x/m04583 .
26 . كتاب وزير الداخلية إلى رئيس الديوان الملكي في (2 / تشرين الأول / 1926) دار الكتب والوثائق ، ملفات البلاط الملكي ملف 1171 / 311 ، العلاقات العراقية . السورية ، وثيقة 6 ص 6 .
27 . كتاب من بورد لين إلى رئيس الوزراء في(7 / حزيران / 1927) ، دار الكتب والوثائق ، ملفات البلاط ، ملف .